وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الادارية
قسم ادارة الاعمال

المرحلة: الاولى
اسم المادة: مبادى الاقتصاد
تدريسي المادة : م.م كرار الجعيفري
المحاضرة: الاولى

عنوان المحاضرة
(مفاهيم اقتصادية اساسية والمشكلة الاقتصادية)

أولاً: تعريف علم الاقتصاد

عرّف علم الاقتصاد (Economics): بأكثر من تعريف، ويعود السبب في اختلاف تعريف هذا العلم إلى الاختلاف في الاتجاهات الفكرية للاقتصادين والاختلاف في طرق البحث في هذا العلم، وهذا يعني أن علم الاقتصاد لم يكن ساكناً، وإنما مثله مثل باقي العلوم الأخرى التي سبقته في هذا المجال. فمنذ نشأته كان يعرف علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي من خلالها يمكن تجميع الثروة، وهذا التعريف مستمد من كتاب "آدم سمث" Adam Smith (ثروة الأمم).

لقد ظهرت تعاريف متعددة لعلم الاقتصاد منها ما يلي:

1) آدم سمث (1776): (هو العلم الذي يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للأمم بواسطتها أن تغتني ماديا)، فـ "آدم سمث" يركز على الإنتاج ويعتبره الموضوع الوحيد لعلم الاقتصاد كما يتبين من التعريف.
2) **وعرفه الإنكليزي"الفريد مارشال":** (بأنه ذلك العلم الذي يدرس بني الإنسان في أعمال حياتهم العادية، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق في الحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات.
3) **وقد عرفه "بيجو":** (ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية، وهذه الرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية العامة).
4) **في حين عرّفه "سامسلون" بأنه:** دراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي بواسطتها يستخدمون الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج السلع المختلفة على مدى الزمن وتوزيعها للاستهلاك في الوقت الحاضر، ويعد هذا التعريف هو أكثر التعاريف شمولاً لمفهوم علم الاقتصاد .
5) **أما "جون ستيوارت ميل":** (علم تطبيقي يدرس الإنتاج وتوزيعه)، أي إنه يركز على جانبي الإنتاج والتوزيع، حيث ذهب أبعد من "آدم سمث" ووسّع من نطاق علم الاقتصاد ليشمل الإنتاج والتوزيع معاً.
6) **وعرفه "فيكسل":** (هو العلم الذي يدرس كل جهد إنساني منظم يبُذل لإشباع الحاجات المادية نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، أي إنه يؤكد على إشباع الحاجات والذي يعتبر بدوره مرتبطاً بالإنتاج، فالإنتاج هدفه إشباع الحاجات في الأساس.
7) **و "روبنز" عرفه:** (هو العلم الذي يدرس الندرة والاختيار) والندرة هو ندرة السلع والخدمات بالنسبة للطلب عليها، وسبب ندرة الإنتاج يرجع إلى ندرة عوامل الإنتاج أو ما يسمى أيضاً بعناصر الإنتاج وهي: (العمل - رأس المال – الطبيعة – التنظيم والإدارة)، والاختيار يقصد به اختيار عوامل الإنتاج بالصورة

التي تشبع أكبر قدر ممكن من الحاجات البشرية، أي أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس الاستغلال الأفضل والأمثل للموارد الإنتاجية المتوفرة لإشباع أكبر قدر من الحاجات الإنسانية.

أما إذا أردنا الوصول الى **جوهر هذه التعريفات جميعها**، فسوف نصل إلى **مفهوم مشترك وهو** : "أن علم الاقتصاد هو دراسة كيفية قيام المجتمعات باستخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع الثمينة وتوزيعها بين مختلف أفراد المجتمع" .

ومن الواضح أن هذا التعريف يرتكز على فكرتين اقتصاديتين أساسيتين، *أولهما:* ندرة الموارد، و*ثانيهما*: أنه يتعين على المجتمع استخدام تلك الموارد بأعلى درجات الكفاءة الممكنة.

ثانياً: نشأة وتطور علم الاقتصاد

استخدم اليونانيون (الاغريق) كلمة الاقتصاد (Economics)، وهذه الكلمة عند**"أرسطو"** تعني إدارة المنزل حيث تتكون من كلمتين هما (Oikos) وتعني المنزل والكلمة الأخرى (nomos) وتعني تدبير، وبهذا يكون مصطلح الاقتصاد باللفظ اليوناني (تدبير المنزل) غير أن هذا لا يعني بان اليونانيين القدماء (الاغريق) هم الذين أسسوا علم الاقتصاد كعلم مستقل .

إن الأفكار الاقتصادية كانت موجودة بشكل بسيط في العصور القديمة والمتوسطة وخير مثال على ذلك الحضارتين اليونانية والرومانية وهاتين الحضارتين تعدان أول الحضارات القديمة التي عرف شيء عن فكرها الاقتصادي، وكما ذكرنا سابقاً فان "ارسطو" يعتبر أول من أوجد ما يمكن تسميته (ببذور نظرية اقتصادية) حيث قام بتحليل الظواهر والمشاكل الاقتصادية، كما يعد "ارسطو" أول شخص دفع الاقتصاد في سبيل أن يصبح علماً. كما كانت هناك جملة من الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى سواء في الحضارة المسيحية في أوربا أو الحضارة الإسلامية في الشرق العربي. ويجب أن نبيّن هنا بأن وجود هذه الأفكار الاقتصادية في تلك الفترات لا يعني أن هناك علم اقتصاد بالمعنى المحدد للعلم .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ ظهور علم الاقتصاد على يد الفيز وقراط (الطبيعيين)، ثم على يد التقليديين الانكليز، وقد عمل هؤلاء الاقتصاديين على تجنب الخلط. ولم يتحقق ذلك إلا بعد أن كتب Adam Smith "آدم سمث" كتابه المشهور (ثروة الأمم) عام 1776. وقد كان الفيز وقراط و"آدم سمث" يهدفون من دراساتهم إلى البحث عن طرق اغتناء الدولة، لذلك درجوا على استخدام تعبير (الاقتصاد السياسي)، ومع مرور الوقت هجر كثير من الكُتّاب تعبير (الاقتصاد السياسي) واستخدموا بدلاً منه تعبير (علم الاقتصاد) أو (الاقتصاد). وكان "الفريد مارشال" أول من أصدر مؤلفاً بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) عام 1890 .

مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها العديد من **المدارس الاقتصادية** التي ناقشت هذا العلم ووضعت الآراء والأفكار والنظريات التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم المهم للإنسان والدول بصورة عامة، وللتعرف على أبرز هذه المراحل لا بد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم. ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

1 – المدرسة التجارية "المركنتيلية :

يعتبر "وليام بتي W. Petty" من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث ظهرت أعقاب القرون الوسطى وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد أدى ظهور عصر النهضة واكتشاف أمريكا وما أعقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات وازدياد النشاط التجاري وتدفق المعادن الثمينة، كل هذا دفع الكثيرين إلى

الاعتقاد أن النشاط التجاري هو الأهم وبذلك تستطيع الدول أن تهيمن وتبسط نفوذها وسلطتها من خلال السيطرة على أكبر قدر ممكن من المعادن الثمينة والتي تعتبر أهم نتائج العملية التجارية،

وكان من أهم الأفكار الاقتصادية التي جاءت بها تلك المدرسة هي:

1. أعطت أهمية للتجارة أكثر من باقي النشاطات الأخرى.
2. أن قوة الدولة ومركزها يتحدد بما تملكه من معادن نفيسة كالذهب والفضة والتي يمكن الحصول عليها من خلال تحسين تجارتها مع العالم الخارجي، ومن أجل ذلك كان لا بد على الدول أن تسعى لزيادة صادراتها وتقليل استيراداتها من السلع المختلفة من أجل الحصول على فائض في ميزانها التجاري، وبهذه لطريقة يمكن للدولة أن تساعد في تراكم المعادن النفيسة.
3. الاهتمام بدور الدولة وقوتها وعدم الاهتمام بحياة الفرد.
4. الدعوة إلى حرية التجارة.

وأخيراً يمكن القول بان هذه المدرسة عملت على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدولة فقط مما أدى إلى ظهور منطق الهيمنة والسيطرة عند الكثير من الدول وقد سميت هذه المدرسة بمذهب الاقتصاد المسخر.

2 - المدرسة الطبيعية "الفيزوقراطية" :

ظهرت هذه المدرسة في فرنسا وكان من أهم روادها الاقتصاديون الفرنسيون، أمثال "فرانسو كيناي F. Qusnay"، وقد مثلت هذه المدرسة المذهب الحر في الاقتصاد والذي كان ظهورها نتيجة فشل سياسة المدرسة التجارية، وقد قامت هذه المدرسة بإتباع فلسفة جديدة تحث على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء الأفراد فرصة التملك والحرية كما واعتبرت أن المعادن الثمينة والنقود لا تعتبر أكثر من وسيلة تبادل بين الأفراد في المجتمعات الاقتصادية وأن النشاط الزراعي هو النشاط الأهم وهو النشاط المنتج الوحيد وأن الأنشطة الأخرى جميعها أنشطة غير منتجة والاستمرار فيها يحول بين المجتمع وبين التقدم. ومن

أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة هي:

1) التأكيد على أهمية الزراعة وأنها المهنة الوحيدة المنتجة، أما باقي المهن فهي في خدمة الزراعة، حيث اعتبروا أن الأرض المصدر الرئيسي للإنتاج.
2) الدعوة للحرية الاقتصادية.
3) الدعوة إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
4) توفر القناعة التامة بوجود قوانين طبيعية تحكم السلوك الإنساني في مختلف مجالاته.
5) استخدام أسلوب التجميع في التحليل الاقتصادي الذي تمثّل في اعتماد الجدول الاقتصادي الذي ميز فيه "كيناي" بين طبقات المجتمع الثلاث (الزراع، الصناع، والتجار).

3 – المدرسة التقليدية "الكلاسيكية":

من أبرز رواد هذه المدرسة **"آدم سمث" و "ريكاردو" و "جون ستورات ميل" و "مارشال"**، وقد تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية، حيث ركزت على أن النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية للفرد هي التي تتحكم في تصرفاته وتدفعه بالتالي إلى تحقيق المنفعة العامة وينحصر ويتحدد دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة

العدل بين الأفراد وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد، وطالب أصحاب هذه المدرسة بالحد من الضرائب وعدم التوسع فيها ونادوا بمبدأ حيادية الموازنة العامة كما طالبوا بتخفيف القيود على حركة التجارة وجعلها في حدود ضيقة.

تعتبر المدرسة الكلاسيكية بداية ظهور الفكر الاقتصادي المنظّم وقد رافق ظهورها قيام الثورة الصناعية والتي ترتب عليها دخول الآلة حيز الإنتاج وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة وهائلة في الإنتاج والاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل ومن زيادة في الاستخدام إلى تغير هدف الإنتاج من الاكتفاء الذاتي إلى هدف التبادل، لذلك يمكن القول أن البداية الأولى لظهور الاقتصاد كعلم مثل باقي العلوم الأخرى كانت على يد الاقتصادي "آدم سمث" وذلك عام 1776، وقد استمرت آراء هذه المدرسة حتى أزمة الركود العالمي (أزمة الكساد الأعظم) التي سادت خلال الفترة (1929 – 1933).

وكان من أهم الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية هي:

1. الدعوة للحرية الفردية والملكية الخاصة.
2. عدم الحاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
3. أن المنفعة الشخصية هي الحافز الذي يدفع الفرد للقيام بنشاط اقتصادي معين.
4. أعطت أهمية للتحليل الجزئي.
5. أن من يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة، فهو يحقق مصلحة عامة بصورة غير مباشرة، وهذا يعني أن ليس هناك تعارضاً بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

4 – المدرسة الحديثة New School

ظهرت المدرسة الحديثة بعد فشل الأفكار التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية في معالجة أزمة الركود العالمي، تلك الأزمة التي كادت أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، لولا ظهور بعض المتحمسين، والذين حاولوا إسناده، ومنهم العالم الإنكليزي "جون مينارد كينز" John Maynard Keynes الذي يعتبر من أبرز علماء المدرسة الحديثة، والذي أحدث ثورة ضد الفكر الكلاسيكي، حيث جاء بمفاهيم وآراء مغايرة تماماً لما جاءت به المدرسة الكلاسيكية، وأهم مؤلفاته: (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) والذي أصدره عام 1936 ، من أهم ما تقوم عليه نظريته هي أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب و السياسة المالية و النقدية أن تتحكم بما يسمى بالدورات الاقتصادية.

قدمت أفكار علماء المدرسة الحديثة دفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد الحديث والذي يبتعد في الأفكار الاقتصادية عن السياسة وبالتالي أدى ذلك تدريجياً إلى إختفاء مفهوم الاقتصاد السياسي. وكان تركيز هذه المدرسة على أن الأفراد في المجتمعات الاقتصادية المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية خلال النشاطات الاقتصادية التي يتم مزاولتها، ويسعون لتحقيق الإشباع الأكبر لكنهم غير قادرين على قياسه بدقة.

ثالثاً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

كثيراً ما يستعين المختصون في علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى لتفسير الظواهر الاقتصادية حيث أن المشكلة الاقتصادية كثيراً ما ترتبط بشكل أو بآخر بهذا العلم أو ذاك. فمثلاً هناك علاقة بين:

1) علم الاقتصاد وإدارة الأعمال، فالأخير يهتم بالمنشأة والتي هي إحدى اهتمامات علم الاقتصاد، بينما ينظر علم الاقتصاد إلى المنشأة من الخارج ويحلل سلوكها الاقتصادي ينصب اهتمام إدارة الأعمال على المنشأة

وقضاياها من الداخل. كذلك تظهر العلاقة واضحة كون عنصر التنظيم هو عنصر من عناصر الإنتاج والمسؤول عن اختيار التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج الأخرى للوصول إلى هدف المنتج أو هدف المنشأة، علماً بأن نظرية الإنتاج تعتبر من ضمن النظريات الاقتصادية لكن لا بد للإدارة الجيدة أو للمدير الجيد أن يكون على علم ومعرفة بالعديد من المسائل الاقتصادية التي تواجهه في حياته العملية، كما لا بد للاقتصادي أن يكون على علم ومعرفة بالعديد من المسائل الإدارية، لهذا نلاحظ أن طلاب الإدارة لا بد أن يدرسوا الاقتصاد، وطلاب الاقتصاد لا بد أن يدرسوا علم الإدارة، ويتم استخدام كثير من المبادئ الاقتصادية في مجال إدارة الأعمال مما جعل الإلمام ببعض أساسيات الاقتصاد من أهم متطلبات تخصص إدارة الأعمال في معظم جامعات العالم.

2) علم الاقتصاد وعلم السياسة، فالسياسي الجيد لا بد أن يعرف شيئاً عن الاقتصاد، لأن أكثر المشاكل التي يواجها رجل السياسة هي المشاكل الاقتصادية لذا لا بد أن يكون على إلمام ومعرفة بأهم المسائل الاقتصادية، حتى عندما يرغب باتخاذ قرار معين خاصة إذا كان هذا القرار يتعلق بمعالجة مشكلة اقتصادية أن يكون هذا القرار حكيماً وعقلانياً وعلمياً، لذا يقال: (السياسة هي اقتصاد مكثف)، وفي نفس الوقت لا بد أن يكون الاقتصادي على معرفة ببعض القوانين والتشريعات وعلى طبيعة الفلسفة التي يؤمن بها النظام السياسي القائم لكي يبني تحليلاته في معالجة بعض المسائل الاقتصادية بما يتناسب مع طبيعة تلك الفلسفة وليس مخالفاً لها، فمثلاً أن مشاكل الأرض وفرض الضرائب وتحديد الحد الأدنى للأجور واتخاذ إجراءات الأمن الاجتماعي كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية كما أنها في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل الاقتصادي إنما من قبل السياسي لذا تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة في مثل هذه الحالات بين علم الاقتصاد وعلم السياسة.

3) علم الاقتصاد وعلم النفس، يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرف سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة وبعد التعرف عليها يقوم الباحث (المنتج) باستقطاب وجذب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة مثل الدعاية والإعلان والترويج لمنتجاته، وما دام علم الاقتصاد يتناول سلوك الانسان عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري؟ ولماذا؟ وكيف تكون ردود الفعل لدى المنتج عند اختلاف ظروف العمل؟ وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية؟ فإن كل هذا له علاقة بعلم النفس.

4) علم الاقتصاد وعلوم الفلسفة والاخلاق، فكلاهما يهتم بدراسة السلوك الإنساني ولو من زوايا مختلفة، فالباحث الاقتصادي في حاجة ماسة في التعرف على رغبات الأفراد وميولهم نحو سلعة معينة دون غيرها من أجل توجيه الموارد المحدودة لإنتاج تلك السلع دون غيرها وكذلك من أجل تلافي الهدر والتبذير في الموارد النادرة، ففي الوقت الحاضر يقوم المنتجين بتحديد إنتاجهم من الأنواع المختلفة للسلع والخدمات على أساس الطلب المتوقع، ومن هنا تظهر الأهمية لمعرفة العوامل التي تؤثر في ذلك الطلب ومن ضمنها ذوق المستهلك، الذي يعتبر واحد من المحددات الأساسية التي لا بد على المنتج أن يأخذها بنظر الاعتبار عندما يتجه الى إنتاج سلعة معينة، من ناحية أخرى فإن ضغط العوامل الاقتصادية قد تدفع بعض الإفراد إلى الاتجاه نحو سلوكيات قد تتنافى حتى مع القوانين السائدة أو سلوك غير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا.

5) علم الاقتصاد والتاريخ، يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة بعلم التأريخ من خلال دراسته للحوادث الاقتصادية على مر السنيين، فعلم التأريخ يستطيع أن يوفر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الامم السابقة وكيفية التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها كدول أو كأفراد ومحاولة تطبيق ما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية وتجنب ما قد تم تجربته وأثبت فشله، لذلك لا بد من توفر القدرة والرغبة عند الاقتصاديين في الاستعانة بتأريخ الفكر الاقتصادي لمختلف الأمم التي سبقت، والاستفادة من تجاربها التي خاضتها.

6) علاقة الاقتصاد والاحصاء، يقوم علم الاقتصاد باستخدام علم الإحصاء كأداة تحليلية. حيث يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول والبيانات الإحصائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل والتصنيف والتمكن من الوصول إلى أدق النتائج، ومثال ذلك الاقتصاد القياسي والذي يتم فيه الاعتماد تماماً على الأساليب الإحصائية المختلفة.

7) علم الاقتصاد والرياضيات، كي يقوم الباحث الاقتصادي بإثبات العديد من الظواهر الاقتصادية، يلجأ (في كثير من الأحيان) إلى اعتماد البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد في العالم.

8) علم الاقتصاد والقانون، القانون: هو الأداة التنظيمية التي يلجأ إليها المشرع لوضع القواعد العامة الملزمة في شتى المجالات ومنها الميدان الاقتصادي. فالقانون يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية، فمثلاً تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والكمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك يتم بقانون تضعه الدولة، لذا فان كل هذه الأمور لها أثر في الحياة الاقتصادية في كل المجتمعات.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة لعلم الاقتصاد ليس فقط مع العلوم السابقة وإنما مع العديد من العلوم الأخرى، فعلم الاقتصاد له علاقة أيضاً بالعلوم الطبيعية فما دامت الفعاليات الاقتصادية كالإنتاج ذات علاقة بعوامل الطبيعة مثل المطر والشمس وغيرها من عوامل الطبيعة، وهناك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، حيث أن بعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود الى مشاكل اجتماعية.

رابعاً: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

تعتمد النظرية الاقتصادية المعاصرة إلى دراسة المشكلات الاقتصادية الموجودة في المجتمع على مستويين مختلفين: المستوى الأول جزئي والمستوى الثاني كلي.

1) الاقتصاد الجزئي Microeconomics

يهتم بدراسة سلوك الكيانات الفردية مثل الفرد، الأسرة، المنشأة، الأسواق، فهو يهتم بدراسة كيفية إدارة الفرد (الوحدات الجزئية) لموارده المحدودة في سبيل تعظيم منافعه الذاتية. أي أنه يقوم بدراسة متغيرات جزئية مثل

الطلب والعرض وسلوك المستهلك الفرد وسلوك المنتج الفرد، وكلها متغيرات تخص الفرد "الجزء" وليس المجتمع "الكل"، ويكون الاهتمام فيه مركزاً على تكوين الأسعار. فمثلاً نتحدث عن إنفاق الفرد على سلعة معينة، مستوى المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها ضمن إمكانياته المحدودة بما يساهم بالوصول إلى أقصى درجة إشباع ممكن. ويتناول دراسة سلوك المنتج في تحديد أسعار السلع والخدمات التي يقدمها وجميع القرارات التجارية التي تساعده لتحقيق – تعظيم ربحه من موارده المحدودة -، فالتحليل الجزئي يُعنى:

1. بسوق سلعة معينة بما يساهم في الإجابة عن تساؤلات تختص بتحديد السعر المناسب لتلك السلعة في السوق.
2. بدراسة الأسواق المختلفة التي يعمل المنتج في تنسيقها وكيفية تحديد الأسعار من قبله حتى يعظم أرباحه.

3.بالإجابة عن تساؤلات تختص بقرارات المستهلك خاصة في مجال الكيفية التي يوزع بها دخله على مجموع السلع والخدمات بما يحقق له أعظم نفع منها جميعاً.

والمشكلة الأساسية التي يعالجها هي تحديد الأسعار والكميات بقوتي العرض والطلب، لذا فان نظريته هي نظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر في الأسواق المختلفة وهو يحاول تحديد ما الذي يجعل الفرد يشتري إحدى السلع بدلاً من الأخرى كونه مستهلكاً وما الذي يدفعه لإنتاج هذه السلعة أو تلك كونه منتجاً.

يعتبر "آدم سمث" Adam Smith هو مؤسس علم الاقتصاد الجزئي، وهو ذلك التخصص الاقتصادي الذي يُعنى اليوم بدراسة سلوك الكيانات الاقتصادية المستقلة، كالأسواق والشركات والأسر المنتجة، ففي كتابه (ثروة الأمم The Wealth of Nations) الذي نشره عام 1776 تعرض "سمث" بالدراسة لمسألة الأسعار المستقلة وكيفية تحديدها ولا سيما في حالات تسعير الأرض land والعمالة labor ورأس المال Capital. كذلك اهتم بإبراز نقاط القوة والضعف في آليات السوق Market Mechanism . والأهم من ذلك أنه قام بتحديد أبرز خصائص الأسواق التي تتمتع بالكفاءة، وكان يرى أن المنفعة الاقتصادية تتحقق كنتيجة قيام الأفراد برعاية مصالحهم الخاصة.

وعلى أساس إن الاقتصاد الجزئي يبحث في سلوك الوحدات الجزئية، أي الوحدات الصغيرة (Micro) التي تعمل في الاقتصاد، ومن خلال العلاقة التي تربط بين هذه الوحدات عند قيامها بنشاطاتها الاستهلاكية والإنتاجية تتحدد دورة النشاطات الاقتصادية، والتي يوضحها الشكل التالي:

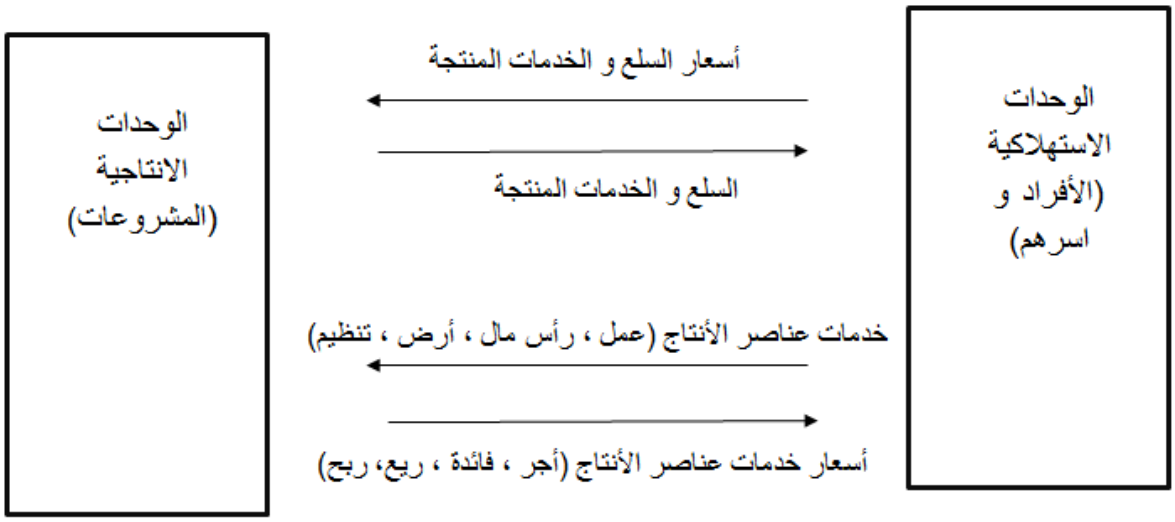

ومن الشكل أعلاه يتبين ما يلي:

1) أن الأفراد باعتبارهم مالكين لعناصر الإنتاج يقدمون خدماتهم إلى الوحدات الإنتاجية، والتي تتمثل بخدمات العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم، أي حصول تدفق عيني تمثله خدمات عناصر الإنتاج هذه من الوحدات الاستهلاكية إلى الوحدات الإنتاجية.
2) أن المنتجين يقدمون المقابل لخدمات عناصر الإنتاج، والتي تمثلها أسعار (أثمان) هذه الخدمات، والتي هي الأجر كمقابل للعمل، والفائدة كمقابل لرأس المال، والريع (الإيجار) كمقابل للأرض، والربح كمقابل للتنظيم، وهذا يعني حصول تدفق نقدي من الوحدات الإنتاجية إلى الوحدات الاستهلاكية مقابل التدفق العيني هذا، أي أن التدفق النقدي يرافق ويلازم التدفق العيني.
3) أن الوحدات الإنتاجية تقوم باستخدام خدمات عناصر الإنتاج ومستلزماته للقيام بالعمليات الإنتاجية التي يتم عن طريقها إنتاج السلع والخدمات التي تمثل التدفق العيني من الوحدات الإنتاجية إلى الوحدات الاستهلاكية.
4) أن الوحدات الاستهلاكية تقدم المقابل للسلع والخدمات التي تحصل عليها، والذي يتم بإنفاق الدخول التي حصلت عليها نتيجة مساهمتها في الإنتاج، وبالأسعار التي تتحدد لهذه السلع والخدمات المنتجة، وهذا يمثل تدفق نقدي من الوحدات الاستهلاكية إلى الوحدات الإنتاجية مقابل التدفق العيني هذا، أي أن التدفق النقدي يرافق ويلازم التدفق العيني.

وعلى أساس ما تقدم، يمكن إدراج **أبرز الجوانب التي يلاحقها التحليل الجزئي وكما يلي:**

1. زيادة النمو الاقتصادي: أن يكون كل من الإنتاج والاستهلاك بالكميات والنوعيات الجيدة من السلع والخدمات وبما يتناسب مع أفضل المعايير المطلوبة للعيش.
2. التوظيف الكامل: إيجاد مهن مناسبة ومتوفرة لجميع الراغبين والقادرين على العمل.
3. الكفاءة الاقتصادية: تحقيق الكفاءة من خلال الإنتاج بالحد الأعلى من الأرباح و الحد الأدنى من التكاليف.

4. استقرار الأسعار: إن الصعود المفرط أو النزول في مستوى الأسعار غير مرغوب بهما، فالأول يخلق التضخم والثاني يؤدي إلى الانكماش.
5. حرية الاقتصاد: ضرورة التمتع بالحرية الاقتصادية للمستهلكين ومدراء الأعمال التجارية وأصحاب عناصر الإنتاج في كل الممارسات الاقتصادية.
6. التوزيع العادل للدخل: ليس من المعقول أن يواجه جمهور كبير العوز والفاقة، بينما الآخرون يتمتعون بالترف، فلا بد من وجود نوع من العدالة الاجتماعية.

2) الاقتصاد الكلي Macroeconomics

يهتم بدراسة اقتصاديات الدول أو المجتمعات أي يهتم بدراسة المتغيرات الكلية مثل ثروة المجتمع، الدخل القومي، الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي، التضخم، البطالة، الأجور ..... وكلها متغيرات تخص المجتمع أو "الكل" وليس الجزء.

وهذا يعني أن الاقتصاد الكلي معني بالأداء الشامل للاقتصاد فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل ويهتم به، ويتضمن دراسة الإنتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار وبشكل عام يتعلق الاقتصاد الكلي بالمتغيرات الكلية وأن موضوعه الأساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته. كذلك يمكن القول بأن التحليل الاقتصادي الكلي يتناول الصورة الكلية لآلية عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة، أي على المستوى التجميعي أو القومي ككل. مثال ذلك: تتم دراسة الإنفاق الحكومي لجميع الوحدات الاقتصادية المكونة للدولة وكذلك إنتاجها الكلي، والمستوى العام للأسعار في الدولة، ومستوى البطالة، وحجم التضخم فيها ... الخ.

لذلك فإن الاقتصاد الكلي يهتم بتحليل:

1. أوجه الاستهلاك.
2. الاستثمار.
3. الإنفاق الحكومي.
4. التجارة الخارجية للدولة.
5. مستوى العرض والطلب الكليين والعوامل المؤثرة فيهما.
6. الناتج المحلي الإجمالي ومحددات التشغيل.
7. كل ما يتعلق بالاقتصاد القومي، مثل مستويات البطالة، والتضخم، الناتج القومي، الأسعار.

إذاً فإن الاقتصاد الكلي بشكل عام يحاول الإجابة على تساؤلات تختص بتحديد مستوى التشغيل العام والبطالة والمستوى العام للأسعار.

ومن الجدير بالذكر أنه حتى منتصف الثلاثينات من القرن السابق كان التحليل الاقتصادي بصفة رئيسية تحليلاً جزئياً باستثناء بعض جوانب النظرية النقدية وبالذات نظرية كمية النقود. أما التحليل الكلي فقد احتل مكانة هامة في النظرية الاقتصادية ودخل إلى حيز الوجود في صورته الحديثة على يد المدرسة السويدية والاقتصادي البريطاني "كينز" بعد ان نشر نظريته المشهورة بكتابه "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود General Theory of Employment Interest and Money" عام 1935.

أما الآن فإن دراسة النظرية الاقتصادية تتضمن كلا المجالين الجزئي والكلي، وهكذا يتقارب الفرعان، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، ليشكلا جوهر ما يعرف بعلم الاقتصاد الحديث Modern Economics.

ثانيا: المشكلة الاقتصادية

تظهر المشكلة الاقتصادية عندما يكون هناك طلب متزايد في استخدام الموارد لإشباع الحاجات والرغبات المتنوعة، وعندما يكون هناك موارد محدودة أو نادرة فعلى الأفراد أن يختاروا بين بعض الموارد وأن يضحوا بالبعض الأخر وهنا تظهر المشكلة الاقتصادية، وهذا يعني أن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب أحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة مع وجود وسائل إشباع المتمثلة بالموارد بكمية محدودة أو نادرة، وتكمن هذه المشكلة في كيفية توزيع هذه الموارد الإنتاجية المحدودة على النشاطات الإنتاجية أي أفضل طريقة ممكنة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات الاستهلاكية

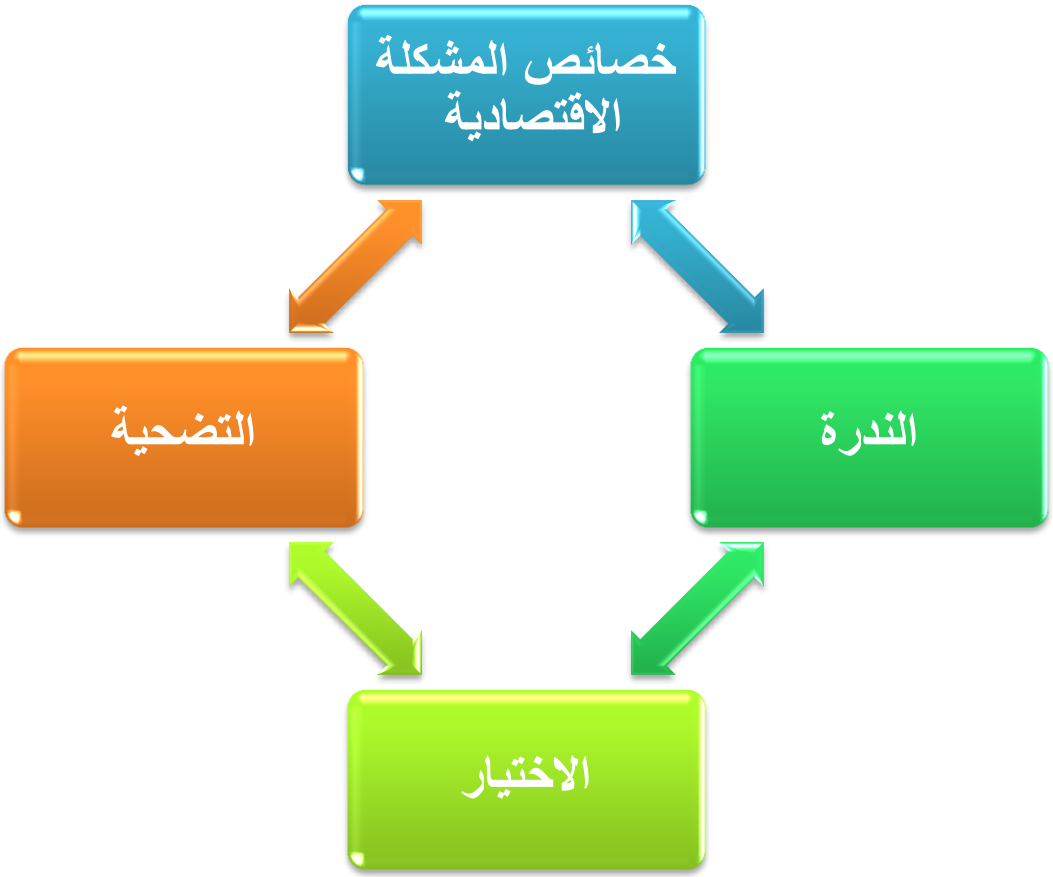

1.الندرة

تعد الندرة النسبية جوهر المشكلة الاقتصادية والمقصود بالندرة النسبية، ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات، ووسائل الإشباع هي الموارد المتوفرة، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها. فالسلع

والخدمات المعروضة في مجتمع معين تكون نادرة بالنسبة لحاجات الناس أليها ولهذا لا يستطيع الإنسان إشباع جميع حاجاته المتزايدة منها. فلا توجد موارد إنتاجية في العالم تكفي لإنتاج كل ما يحتاجه الناس من السلع لإشباع حاجاتهم.

2.الاختيار

كثيرا ما يصاحب ندرة وسائل إشباع الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية الاختيار في استعمال الموارد النادرة، فكثير من الموارد تتميز بالندرة النسبية مع وجود رغبات أو حاجات متعددة للأفراد، وهذه الحاجات بحاجة إلى موارد تشبعها، لذا فأن الأفراد في مثل هذا الوضع يكونون تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين الحاجات الأكثر إلحاحاَ التي تكون لها الأولوية في الإشباع وبين الحاجات الأقل إلحاحا التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها. ولما كان للأفراد دخول محدودة وجب عليهم الإختيار بين السلع البديلة عند أنفاق دخولهم .

3.التضحية

إن توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد إشباع حاجة معينة يعني التضحية في إشباع الحاجات الأخرى، فإذا استخدم شخص كل الموارد الحصول على سلعة أو خدمة معينة يكون قد ضحى في سلعة أو خدمة أخرى، فمثلا أذا استخدم الفرد كل موارده لحصول على دار له فسوف لا يبقى شيء لحصول على سيارة أو أثاث .... الخ.

الحاجات الاقتصادية:

اهي رغبة الإنسان في الحصول على وسائل لازمة لوجود الإنسان أو للمحافظة عليه أو لتقدمه دون أن يلزم لقيامها أن يكون الإنسان حائزا لتلك الوسائل ولكنها تفترض معرفة الإنسان بالغاية التي يسعى أليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية. ا وللحاجة أي كان موضوعها ثلاثة عناصر وهي :

1. أحساس بالألم (كالجوع أو العطش مثلا).
2. معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم.
3. الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

خصائص الحاجات الاقتصادية:

1. **قابليتها للتعدد:** الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة والحاجة متطورة ومتعددة. فهناك سيل من السلع الجديدة لم تكن معروفة فالحاجات الجديدة تظهر بشكل محدود في البداية لارتفاع سعرها لكن بعد التوسع في الإنتاج وانخفاض السعر يؤدي إلى انتشارها في متناول كل الفئات الاجتماعية على سبيل المثال السيارة.
2. **قابلية الحاجة للإشباع:** الحاجة قابلة للإشباع في فترة زمنية معينة، فعند تناول الطعام الغداء لا يعني أن الفرد سوف لن يتناول طعام العشاء لأنه وصل حالة الإشباع عند الغداء. وفيما يخص الحاجة إلى النقود، النقود لا تشبع حاجة بشرية بحد ذاتها بل هي وسيلة للحصول على السلع والخدمات التي تشبع حاجة بشرية. ولما كانت الموارد نادرة فأن إشباع الحاجات البشرية غير ممكنة وبالتالي لا يمكن إشباع الحاجة إلى النقود
3. **تعدد وسائل إشباع الحاجة :** فالحاجة الواحدة لها وسائل متعددة لإشباعها، أي هناك أمكانية الإحلال عند إشباع الحاجة الواحدة، فالإحلال يتم عندما لا يقدر المرء على شراء السلعة لان سعرها مرتفع ودخله محدود وبالتالي يلجأ إلى البدائل التي تعد سلعا من نوعية رديئة

ويمكن تصنيف الحاجات من الناحية التاريخية إلى:

1.حاجات بيولوجية وهي حاجات تولد مع الإنسان وتسمى بالحاجات الأولية كالغذاء والسكن

2. وحاجات حضارية تنشأ مع تطور الإنسان كالحاجة إلى التعليم

كما يمكن تصنيف الحاجات من حيث الطبيعة إلى:

1 .حاجات مادية كالمسكن والملبس والغذاء

2.وحاجات غير مادية كتعليم والثقافة والعناية الصحية